

## حكم الشريعة في ولاية الأب على ابنه والتصرف في ماله

### إعداد

د/ عبد الله بن عيضة المالكي

أستاذ الفقه المساعد- جامعة الطائف

### ملخص الدراسة:

هذه الدراسة في ولاية الأب على ابنه والتصرف في ماله ، وتتلخص في النقاط التالية:

أن الولاية هي : تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو أبي . وهي نوعان :  
أ- ولاية النفس .

ب- ولاية على المال ، ولكل منها شروط ، وأن الآباء أنواع :

١- نوع يحسن التربية وهو مأمون .

٢- نوع سيء التربية وهو مأمون كذلك .

٣- نوع سيء التربية وهو غير مأمون .

**فالأول له التصرف مطلقاً بشروطه .**

**والثاني له التصرف لكن تتوقف التصرفات لمصلحة الصبي الظاهرة نظراً لسوء تربيته**

**والثالث ليس له التصرف ، لأنه ليس له ولاية على نفسه فغيره من باب أولى .**

### ومجمل تصرفات الأب في مال ولده تكون على النحو الآتي :

١- تصرف الأب ببيع مال ولده ومال الولد إما أن يكون عقاراً أو غيره فإن كان عقاراً فالعلماء قالوا: إن وجود عقار الولد من مصالح الولد ولهذا اختلف العلماء في جواز بيع الأب عقار ولده فمنهم من أجاز ذلك مطلقاً ومنهم من فصل ذلك بشروط .

وإن كان غير عقار فإما أن يتصرف الأب لصالحه ، وإما أن يبيع مال أحد ولديه للآخر.

**نفي العالة الأولى:** من العلماء من أجاز ومنهم من منع ومنهم من أجاز بشروط .

**وفي العالة الثانية:** وأن كلاهما رشيد أي -الابن- فإنه لا يجوز .

وإن كان كلاهما سفيه جاز بما لا يضر الآخر .

- وأما أكله من مال ولده فقد أجازته الفقهاء بالإجماع .
- ٢- تصرف الأب في مال ولده بالمضاربة : وهذا التصرف أجازته الفقهاء بلا خلاف .
- ٣- تصرف الأب في مال ولده بالقرض : فمن العلماء من أجازته بشروط ومنهم من منعه .
- ٤- تصرف الأب في مال ولده بالإعارة : رغم أن الإعارة من أنواع التبرعات إلا أن العلماء اختلفوا في مدى جواز إعارة الأب مال ولده .
- ٥- تصرف الأب في مال ولده بالشفعة : وهذا مجمع على جوازه للأب .
- ٦- تصرف الأب في مال ولده بالرهن : إذا كان الولد في حاجة الدين جاز للأب أن يرهن ماله وذلك عند جمهور العلماء . والله أعلم .

## مقدمة

### الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ، وبعد ،،

فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالمجتمع ، الذي من أهم ركائزه الأسرة ، وأهم أفراد الأسرة الأب الذي إليه يكون نسب الأبناء، والدفاع عنهم ، والولاية عليهم قبل بلوغهم .

وقد ظهر في زماننا هذا جيل من الأبناء تنكر فيه للآباء تحت ذريعة حقوق الإنسان ، والحقوق الشخصية ، وحرية التصرف ، وما إلى ذلك ، ونسي الابن بل وتناسى في خضم ماديات العصر، من يجب عليه نفقتهم من الآباء ونحوهم ، فأصبح مصير بعضهم هو دور العجزة ورعاية المسنين .

ولو نظرنا إلى الفقه الإسلامي لوجدنا أن للأب حق التصرف بالأخذ والتملك من مال ولده بضوابط شرعية منصفة ، وشروط عادلة .

فعدن الحنفية: يجوز للأب أن يرهن بدين عليه عينا لابنه الصغير ، لأنه يملك الإيداع وهذا أنظر في حق الصبي منه ، لأن قيام المرتهن بحفظها أبلغ خيفة الغرامة ولو هلكت تهلك مضمونة والوديعة تهلك أمانة والوصي بمنزلة الأب في هذا <sup>(١)</sup> .

وعن أبي يوسف وزفر- رحمهما الله - : أنه إذا رهن الأب متاع الصغير من نفسه، أو من ابن له صغير ، أو عبد له تاجر لا دين عليه - جاز، لأن الأب لو فور شفقتة أنزل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذا العقد ، كما في بيعه مال الصغير من نفسه فتولى طرفي العقد <sup>(٢)</sup> .

(١) الهداية ج ٤ / ٨ ، ٩ .

(٢) الهداية ج ٤ ص ١٠٠ .

وقالوا: إذا رهن الأب متاع الصغير فأدرك الابن ومات الأب فليس للابن أن يردّه حتى يقضي الدين ، لوقوعه لازماً من جانبه ، إذ تصرف الأب بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه.

**ومذهب المالكية :** إن للأب بيع مال ولده المحجور عليه تحت ولايته أصلاً أو ثمرة، إذ تصرفه محمول على المصلحة وإن لم يبين السبب وله الأخذ بالشفعة<sup>(١)</sup>.

**والشافعية يقولون:** أنه لا يبيع عقاره ، لأن العقار أسلم وأنفع مما عداه ، إلا لحاجة من كسوة أو نفقة ونحوها<sup>(٢)</sup>.

**ويرى الحنابلة رحمهم الله جواز أن يملك الأب من مال ولده بخمسة شروط :**

**أحدها:** أن يكون فاضلاً عن حاجة الولد لنلا يضره.

**الثاني :** ألا يعطيه الأب لولد آخر فلا يملك من مال ولده زيد ليعطيه لولده عمر .

**الثالث :** ألا يكون التملك في مرض أو موت أحدهما .

**الرابع :** ألا يكون الأب كافراً والابن مسلماً، لاسيما إذا كان الابن كافراً ثم أسلم وقال ابن قدامه صاحب " المعنى " الأشبه أن الأب المسلم ليس له أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئا لا تقطع الولاية والتوارث بينهما.

**الخامس:** أن يكون ما يملكه الأب عينا موجودة فلا يملك الأب دين ابنه بقبضة .

وليس للولد ولا لورثته مطالبة أبيه بدين قرض ، ولا قيمة متلف ، ولا ارش جنائية ، ولا بأجرة ما انتفع به من ماله ، لما روى الخلال أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأبيه يقتضيه ديناً عليه فقال: " أنت ومالك لأبيك " <sup>(٣)</sup> وليس للابن أن يحيل عليه دينه ولا مطالبة للولد على والده بغير ذلك من سائر الحقوق إلا بنفقته الواجبة على الأب لفقره الابن وعجزه عن التكسب فله الطلب بها وله مطالبته بعين مال له في يده، ويثبت للولد في ذمة الوالد الدين من بدل قرض وثمن مبيع ونحوه، ولا يسقط بموته فيؤخذ من تركته<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرح الكبير ج ٢ ص ٢١١، ٢٠٦، ١٣٠.

(٢) نهاية المحتاج ٣٦٠/٤ .

(٣) صحيح ابن حبان ١٤٢/٢ ، ٧٥/١٠ ، مجمع الزوائد ١٥٤/٤

(٤) كشافة القناع ٤٥٥/٣

## خطة البحث

هذا البحث يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث .

- ١- المقدمة : لبيان جواز تصرف الأب في مال ولده بشروط .
- ٢- التمهيد : تعريف الولاية ، وبيان أنواعها ، وتصنيف الآباء في ولايتهم على الأبناء
- ٣- مباحث البحث : يحتوي البحث على ثلاثة مباحث رئيسية في الموضوعات التالية:
  - ١- المبحث الأول : في تصرف الأب في مال ولده بأنواع البيوع المختلفة .
  - ٢- المبحث الثاني : في تولي الأب طرفي العقد .
  - ٣- المبحث الثالث : في أكل الأب من مال ولده .

## أسباب اختيار البحث:

- ١- كون الأب هو رب الأسرة والمسئول الأول عنها في الإسلام .
- ٢- فقدان الترابط الأسري في بعض المجتمعات وجود الأبناء للآباء وعقوقهم.
- ٣- قلة ذات اليد لدى بعض الآباء رغم غنى أبنائهم وترفهم المفرط.

المنهج : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتمثل ذلك في الآتي:-

## منهج الباحث في البحث :

- ١- عرض المبحث مباشرة وأتباعه بآراء علماء المذاهب الفقهية الأربعة .
- ٢- محاولة مقارنة آراء الفقهاء في ذلك بعرض الدليل ووجه الدلالة منه ، والمناقشة ، ثم بيان القول الراجح
- ٣- الرجوع لأمهات كتب المذاهب الفقهية لأخذ رأي كل مذهب
- ٤- عزو الآيات إلى سورها ، وتخريج الأحاديث والآثار الواردة .
- ٥- ذكر مصادر البحث ومراجعة . عرض فهرسة للموضوعات.

## الدراسات السابقة :

- ١- حقوق الآباء على الأبناء – طه عبد الله عفيفي /دار المطبوعات العربية
- ٢- علاقة الآباء بالأبناء في الشريعة – سعاد ابراهيم صالح/مطبعة تهامة جده
- ٣- الولاية على المال في الشريعة – أحمد حسب الله / معهد البحوث مصر

## تمهيد :

## في تعريف الولاية وبيان أنواعها وتصنيف الآباء في ولايتهم على الأبناء

## تعريف الولاية :

الولاية بالكسر السلطان ، والولاية النصر (١)

وقال ابن فارس : الواو واللام والياء أصل صحيح يدل على القرب (٢) يقال ولي فلانا ولاية إذ نصره وأعانه . (٣)

هذا في اللغة ، أما عند الفقهاء : فقد قال الجرجاني : الولاية في الشرع : تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو أبى (٤) .

## أنواع الولاية :

## الولاية نوعان :

الأول: ولاية على النفس : وهي رعاية القاصر من ناحية التزويج والتربية والحضانة وسيأتي الحديث عنها في ثنايا البحث .

الثاني: ولاية على المال : وهي تخص التصرفات التي لها علاقة بالمال و ولاية المال هي سلطة التصرف فيه من غير حاجة إلى إجازة أحد ، وهي تثبت على الصغير من أجل حماية أمواله لعجزه عن التصرفات .

## ٢- أدلة مشروعية الولاية على المال :

شرعت الولاية على المال لأنها من باب الإعانة على البر ومن باب الإحسان ومن باب إعانة الضعيف وإغاثة اللهفان وكل ذلك حسن عقلا وشرعا (٥) .

## ٣- النولي على مال الصغير :

اتفقت كلمة الفقهاء على أن الأب هو أولى الأولياء بالولاية المالية ، (٦) ولقد عللوا تقديمهم الأب بالإجماع بأن شفقة الأب فوق شفقة الكل .

ولأن الولاية ما شرعت إلا لمصلحة الصغير وليس هناك من يراعي هذه المصلحة مثل الأب ، ولأن الولد جزء أبيه والإنسان شديد الحرص على رعاية نفسه وجزئه وقد قال القائل :

وإنما أولادنا بيننا ..... أكبادنا تمشي على الأرض

(١) لسان العرب ، مادة "ولي" : ٢٨٧/٢٠ و ٢٨٨ .

(٢) معجم مقاييس اللغة "ولة" : ١٤١/٦ .

(٣) المصباح المنير مادة "ولي" : ٦٧٢/٢ .

(٤) التعريفات – للجرجاني : ٢٥٤ .

(٥) وذكر نفس التعريف ابن عابدين في حاشيته : ٥٥/٣ .

(٦) انظر بدائع الصنائع ١٥٥/٥ وحاشية ابن عابدين ٧٦/٣ وحاشية الدسوقي ٢٩٢/٣ ونهاية المحتاج ٣٦٣/٤ .

## ٤- الشروط التي يجب توفرها في الأب حتى تثبت له الولاية على المال :

وحتى تثبت للأب ولاية المال يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :<sup>(١)</sup>

**أولاً :** أن يكون عاقلاً بالغاً حراً وذلك لأن فاقده الأهلية أو ناقصها ليس أهلاً للولاية المالية على نفسه فلا يكون أهلاً للولاية المالي على غيره .

**ثانياً :** أن يكون مسلماً فإن كان الأب كافراً فلا تثبت له الولاية لقوله تعالى :

( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً )<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة من الآية : أن أُل في كلمة الكافرين استغرافية وهي من صيغ العموم التي تستغرق جميع أفرادها ، فالكافر ليس له سبيل على المؤمن ولو كان قريباً .

**ثالثاً :** أن يكون أميناً رشيداً غير مبذّر وغير محجور عليه لأنه لو كان سفيهاً فإنه لا يلي أمور نفسه فلا يلي أمور غيره من باب أولى كما أن المحجور لا يلي أمور نفسه فكيف يلي أمور غيره ؟ .

**رابعاً :** أن يكون الأب ظاهر العدالة لأن الفاسق لا يؤمن على المال لفسقه<sup>(٣)</sup> .

٥- بداية الولاية المالية للأب على الصغير وانتهائها<sup>(٤)</sup> :

تبتدئ الولاية المالية للأب على أولاده الصغار منذ ولادتهم حتى يبلغوا سن الرشد، وتنتهي بزوال سببها وهو الصغر وبلوغه سن الرشد في المال ، ويعرف الرشد عن طريق الاختبار والتجربة ، فإذا تبين بالتجربة رشده سلمت إليه أمواله وزالت الولاية عنه .

قال تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن ءانستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم .. )<sup>(٥)</sup>

قال القرطبي : وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم .<sup>(٦)</sup>

(١) بدائع الصنائع للكاساني ١٥٣/٥ مغني المحتاج ١٧٣/٢

(٢) سورة النساء آية ١٤١

(٣) كشف القناع ٤٤٦/٣

(٤) حاشية الدسوقي : ٢٩٩/٣ ، والخرشي : ٢٩٧ /٥ . قال في الحاشية: كما ابن سلمون والميتطي ، فهذا يعني أنه قال به كثير من علماء المالكية

(٥) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ٣٤/٥ .

## ٦- القاعدة العامة في تصرفات الأب في أموال ولده :

القاعدة العامة التي أجمعت عليها آراء الفقهاء<sup>(١)</sup> والتي يجب على الأب العمل بها في تصرفاته بأموال ولده هي : أن لا يتصرف الأب إلا بما فيه نظر ومصحة للولد. ويدل على هذه القاعدة قوله تعالى : ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتتي هي أحسن حتى يبلغ أشده )<sup>(٢)</sup>

قال القرطبي : " أي بما فيه صلاحه وتثميته وذلك بحفظ أصوله وتثميته فروعه".<sup>(٣)</sup>

وقال أبو السعود : " أن الخطاب للأولياء والأوصياء في حفظ وتثميته مال اليتيم"<sup>(٤)</sup>

واستدلوا لهذه القاعدة أيضا بالحديث الذي روى عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - قال : " لا ضرر ولا ضرار"<sup>(٥)</sup>.

وبالحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو مرفوعا أنه عليه الصلاة والسلام قال : " ليس منا من لم يرحم صغيرنا".<sup>(٦)</sup>

فظاهر من الحديث الأول أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الضرر مطلقا ومنه يتضح أن الإضرار بالصغير ليس من المرحمة في شيء فوجب التصرف في مال الصغير بالنظر والمصلحة وبما ليس فيه ضرر عليه .

(١) انظر : تكملة فتح القدير : ٢٥٤/٩ ، بدائع الصانع : ١٥٥/٥ ، الشرح الصغير ٥١٤/٤ ، مواهب الجليل : ٦٠/٥ ، الخرشى : ٢٩٧/٥ ، تحفة المحتاج : ٢/٢٢٩ و ٢٣٠ ، نهاية المحتاج : ٤/٤٣٦ ، كشف القناع ٤٧٧/٣ .

(٢) سورة الأنعام : ١٥٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١٣٤ .

(٤) تفسير أبي السعود : ١٩٩/٣ بتصرف .

(٥) رواه ابن ماجه ( الأحكام : من بنى في حقه ما يضر بجاره ) ٢٣٤١ ، ٧٨٤/٢ ، وفيه انقطاع .

ورواه مالك في الموطأ : ٢ / ٧٤٥ مرسلا ، وحديث (لا ضرر ولا ضرار ) أخرجه أحمد بسنده من حديث ابن عباس بلفظ : لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يجعل خشبه في حائط جاره ٣١٣/١ ، وابن ماجه حديث ( ٢٣٤٠ ) من حديث عبادة ، وفي الزوائد اسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، لأن اسحاق ابن الوليد لم يدرك عبادة ، وأخرجه أيضا من طريق جابر الجعفي عن عكرمه عن ابن عباس برقم ( ٢٣٤١ ) وجابر الجعفي متهم ، وأخرجه مالك في الموطأ مرسلا ، ورواه الدراوندي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد موصولا ، وقال النووي حديث حسن وله طرق يقوي بعضها بعضا ، وقال العلاني له شواهد وطرق يرتقي بمجموعها إلى درجة الصحة/ أنظر شرح الزرقاني على الموطأ ٣٢/٤ ، وأخرجه أحمد ٣٢٦/٥ وعبد الرزق ١٢٥/٩ والطبراني ٢٣٨/٥ وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر أقوى منه ٦٨/٥ والدارقطني من وجه آخر ٧٧/٣ .

وأخرجه الدارقطني والحاكم من حديث أبي سعيد .

وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة وأخرجه أو داود في المراسيل من طريق واسع بن حبان عن أبي لبابة وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة ، وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن واسع وابن حبان عن جابر موصولا والطبراني من حديث ثعلبة بن أبي مالك ، وأخرجه الطبراني في الأوسط والدارقطني من حديث عائشة .

( تلخيص الحبير : ١٩٨/٤ ، نصب الراية : ٤/١٨٤-٣٨٦ ، الداربية : ٢/٢٨٢ )

(٦) رواه الترمذي ( البر : باب ما جاء في رحمة الصبيان ) ١٩١٩ ، ٣٢١/٤ ، وقال عنه : بأنه حديث غريب .

وبناء على هذه القاعدة تفرعت الأحكام التي تبين حدود تصرفات الأب في مال ولده على النحو التالي: (١)  
**أولاً :** أن الأب لا يجوز له مباشرة التصرفات والعقود الضارة بالولد ضرراً محضاً مثل الهبة والصدقة  
 وسائر التبرعات أو الشراء بغبن فاحش وفي هذه الحالة يكون تصرفه باطلاً .

**ثانياً :** أن للأب مباشرة العقود والتصرفات النافعة مثل : قبول الهبة والوصية والصدقة لأن ذلك نفع محض  
 للولد فيملكه الأب .

**ثالثاً :** العقود والتصرفات الدائرة بين النفع والضرر مثل البيع والشراء ، والإجارة وغيرها فلقد قال أكثر  
 الفقهاء بأنه يجوز للأب مباشرتها برأيه واجتهاده لوفور شفقتة وحرصه على مصلحة ولده  
 الصغير .

**رابعاً :** على الأب ألا يخاطر بمال ولده الصغير وتتمثل المخاطرة بالسفر بالمال في طريق خطره دون ضرورة  
 لذلك ، أو عدم الاحتياط الكافي في السفر وما إلى ذلك .

**خامساً :** ويستحب للأب التجارة بمال الصغير بقصد تنميته لأن ذلك أولى من ترك المال تأكله  
 الصدقة واستدلوا على ذلك بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم – قال : " من ولي يتيماً فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " (٢)

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : ٥٢٨/٥ و ٥٢٩ ، تكملة فتح القدير : ٧٨/٨ ، وجامع أحكام الصغار : ٢٦١/٢ ،  
 الشرح الكبير : ٢٩٩/٣ ، المهذب : ٣٢٨/١ والمجموع : ٣٥٣/١٣ ، معنى المحتاج : ١٧٤/٢ ، كشاف  
 القناع : ٤٤٦/٣ و ٤٤٩ شرح منتهى الإرادات : ٢٩٢/٢ .  
 (٢) رواه الترمذي ( الزكاة : باب ما جاء في زكاة مال اليتيم ) ٦٤١ ، ٣٢/٣ ، وقال : وفي إسناده مقال ورواه  
 الدار قطني والبيهقي وفي إسنادهما المثنى بن الصباح وهو ضعيف ،  
 تلخيص الحبير : ١٥٧ / ٢ .

وبما روي عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قال : " اتجروا في أموال اليتامى لنلا تأكلها الصدقة .<sup>(١)</sup>

فالحديث السابق وهذا الأثر يأمران الأب بالاتجار في أموال الصغير لتنميتها وحتى لا تأتي عليها الزكاة فلا تبقى منها شيئا .

سادساً: إن احتاج الولد الصغير للنفقة فعلى الأب الإنفاق عليه دون إسراف ولا تبذير .

٧- تصنيف الآباء في ولايتهم على الأبناء :

الأب مقدم على جميع الأولياء لوفور شفقتة كما سبق إيضاحه ، لكن الآباء ليسوا جميعاً في درجة واحدة بالنسبة للتصرف في أموال أولادهم ، بل هم مختلفون بحسب صفاتهم ، لأن الأب إما أن يكون حسن التدبير لكنه غير مبذر وغير متلف وغير خائن .

وإما أن يكون سيء التدبير ومبذر ومتلف غير مأمون على مال ولده .

فالنوع الأول : وهو أن يكون حسن التدبير غير مبذر ولا متلف : فهذا يكون مطلق التصرف في أموال ولده يتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات التي يملكها في أمواله الشخصية ولا يستثنى من ذلك إلا التصرفات التي هي من نوع التبرع وما في معنى التبرع لأنها تعتبر ضرراً محضاً وولاية الأب هي للمصلحة كما سبق إيضاحه .

النوع الثاني : أب سيء التدبير لكنه غير مبذر وغير متلف وغير خائن وهذا تثبت له الولاية ولا تسلب عنه . إلا أنه نظراً لسوء تدبيره وفساد رأيه تتوقف تصرفاته في مال صغيره على المصلحة الظاهرة فإن كانت المصلحة ظاهرة واضحة في التصرف نفذ وإلا لم ينفذ .

إذاً : فالأب سيء التدبير المبذر غير مأمون على مال ولده فلا تثبت له الولاية المالية على ولده الصغير لأنه لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب أولى .

(١) رواه مالك في الموطأ ( الزكاة ) ٢ / ٢٥١

## - المبحث الأول -

## \* تصرف الأب في مال ولده بالبيع ونحوه ٦ مسائل \*

للأب مطلق التصرف في مال ولده بالبيع والشراء على ما تقتضي المصلحة والفائدة للولد ، فلأب أن يبيع مال الصغير منقولاً كان أو عقاراً وأن يشتري له ما شاء مما فيه مصلحة في ضوء المسائل التالية :

## المسألة الأولى : بيع الأب عقار ولده :

وجود العقار من مصالح الولد وفوائده ، لكن بيعه قد يؤدي إلى فوات مثل هذه الفوائد والمصالح ، لهذا اختلفت آراء فقهاء المذاهب الإسلامية في مدى جواز بيع الأب عقار ولده فمنهم من جوز ذلك مطلقاً .

ومنهم من قيد ذلك بشروط وحالات خاصة . وفيما يلي تفصيل ذلك :

١- قال الحنفية " إذا باع الأب عقاراً لصغير لأجنبي بمثل القيمة أو بغيره يسير ذلك على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: لا يجوز إذا كبر الابن ، والثاني يجوز حتى ولو كبر الابن ولم يكن له أن ينقض ، لأن للأب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظراً فيجوز .

وفي الوجه الثالث وهو ما إذا كان الأب فاسداً ، فإن باع العقار فلا يجوز حتى لو كبر الابن كان له أن ينقض وهو المختار إلا إذا كان خيراً للصغير بأن باع بضعف قيمته<sup>(١)</sup>

٢- وقال المالكية : " وللأب البيع لمال ولده المحجور له مطلقاً ربعا<sup>(٢)</sup> أو غيره وإن لم يذكر السبب بل وإن لم يكن له سبب لحمله على السداد عند كثير من علماء المالكية " (٣)

أما غير الأب من الأولياء فقد قيدوا البيع بوجود أسباب عديدة يرجع إليها في كتبهم<sup>(٤)</sup>

٣- وقال الشافعية : " ولا يبيع عقاره لأن العقار أسلم وانفع مما عداه إلا لحاجة من كسوة أو نفقة ونحوهما بأن لم تف غلة العقار بذلك ولم يجد من يقرضه أو لم ير للمصلحة في الاقتراض أو خوف خراب ... أو غبطة ظاهرة كبيعة بزيادة على ثمن مثله وهو يجد مثله لبعضه أو خيراً منه ب كله " (٥)

(١) جامع أحكام الصغار : ٢ / ٢٥٤ و ٢٥٥ .

(٢) الربع : يقصدون به العقار والمنزل ( المصباح المنير : ٢١٦ / ١ ) .

(٣) حاشية الدسوقي : ٣ / ٢٩٩ ، والخرشي : ٥ / ٢٩٧ . قال في الحاشية: كما ابن سلمون والمتيطي ، فهذا يعني أنه قال به كثير من علماء المالكية

(٤) حاشية الدسوقي : ٣ / ٣٠٢ و ٣٠٣ .

(٥) نهاية المحتاج : ٤ / ٣٦٠ ومغني المحتاج : ٢ / ١٧٥ ، وروضة الطالبين ٤ / ١٨٧ ، وحاشية قليوبي : ٢ / ٣٠٤ .

٤- وقال الحنابلة: " ولولي صغير بيع عقار لمصلحة وأنواع المصلحة كثيرة عندهم: لكونه في مكان لا غلة فيه أو هي يسيرة أو له جار سوء أو ليعمر له عقاره الآخر ولو بلا ضرورة أو زيادة على ثمن مثله" (١).

وبالنظر في أقوال المذاهب يرى أن كل مذهب أخذ اتجاهها معيناً في إجازة بيع الأب عقار ولده على النحو التالي:

فملخص قول الحنفية ألا يكون البيع غبن فاحش وأن يكون البيع صادراً من أب محمود عند الناس أو على الأقل مستور الحال.

وقال المالكية أن للأب بيع عقار الصغير مطلقاً وإن لم يذكر السبب أو حتى لم يكون هناك سبب ما لأن تصرف الأب لولده محمول على الشفقة والنظر والساد.

أما الشافعية فقالوا لا يبيع عقاره إلا لحاجة أو غبطة وأخيراً الحنابلة في اصح أقوالهم: أن لا يبيع عقاره إلا لمصلحة بناء على قاعدة " أن لا يتصرف الأب إلا بما فيه نظر ومصلحة للولد " فعلى هذا الأساس يمكن القول: أن الأب الذي تتوفر فيه شروط الولاية بحيث يكون محموداً عند الناس أو على الأقل مستوراً يجوز بيعه عقار ولده إن كان في هذا البيع ضرورة أو حاجة أو على الأقل مصلحة في ذلك للولد.

أما إن كان هناك ضرر أو لم تكن مصلحة في البيع فلا يجوز بيعه، لأن في ذلك تفويتاً للعقار الذي فيه الفائدة الباقية والنفع الدائم للولد.

يبيع العقار فهذا شرط أساسي من شروط الولاية حيث هذا النوع من الناس لا يصح توليته فضلاً عن جواز تصرفه.

وفيما يلي تلخيص لأهم حالات الضرورة أو الحاجة أو المصلحة والغبطة التي قال العلماء في جواز بيع عقار الولد على اختلاف آرائهم وتعليقاتهم:

- ١- إذا كان الولد بحاجة إلى كسوة أو نفقة ولم يجد مقرضاً.
- ٢- نقل الخراج
- ٣- خوف الخراب أو الهلاك ونحوه.
- ٤- حاجة عمارة أملاكه وليس له غير هذا العقار يمكنه التصرف فيه
- ٥- دين حل أجله.
- ٦- كون العقار في مكان لا ينتفع به.
- ٧- لكون العقار نفعه قليلاً وفي بيعه مصلحة وغبطة بأن يشتري له بثمنه عقاراً أكثر نفعاً للولد.
- ٨- كون الدار في مكان يتضرر الغلام بالمقام فيه كسوء الجوار فيبيعه ويشتري له دار يصلح للولد الإقامة فيها.
- ٩- وكذلك إذا رأى الأب شيئاً في شرائه نفع للصغير ولا يمكن شراؤه إلا ببيع عقاره.
- ١٠- لإرادة شريكه يبيعه فيما لا ينقسم ولا مال له يشتري له به حصة الشريك.
- ١١- خشية انتقال العمارة عنه فيصير منفرداً عنها.

(١) شرح منتهى الإدارات: ٢/٢٩٣، كشف القناع: ٣/٤٥١.

هذه من أهم الدواعي التي ذكرها الفقهاء وتبقى هناك أسباب أخرى كثيرة لا ينحصر ذكرها لكن تبقى العبرة في جواز بيع الأب عقار ولده ، أن يكون في البيع حظ ومصالحة له .

### المسألة الثانية : تصرف الأب في مال ولده بالمضاربة (١) :

ليس هناك خلاف بين الفقهاء في أن يضارب الأب بمال ولده وذلك لأن المضاربة نوع من الاتجار بمال الولد والاتجار في مال الولد مندوب إليه ، وفيما يلي طائفة لأقول أرباب المذاهب في هذه المسألة :

**قال الحنفية :** " وله – أي للأب – أن يجعل ماله – أي الولد – مضاربة .<sup>(١)</sup>

**قال المالكية :** " للوصي دفع مال الموصى عليه للغير يعمل فيه قراضاً أو إبطاعاً " (١)

**وسئل الإمام مالك " أيعطي مال اليتيم مضاربة ، قال نعم " .<sup>(٢)</sup>**

**وقال الشافعية :** " ويجوز لولي الطفل والمجنون أن يقارض بماله .<sup>(٣)</sup>

**وقال الحنابلة :** " وللأب وغيره مضاربتة له – أي الإتجار – بماله .<sup>(٤)</sup>

**واستدلوا لذلك بما يلي :<sup>(٥)</sup>**

**أولاً :** بقوله تعالى : ( يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير )<sup>(٦)</sup> فمقتضى هذه الآية ندب الاستثمار والمضاربة في مال الولد .

**ثانياً :** لما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من ولى يتيماً له فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة "<sup>(٧)</sup> ، فلقد أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – في هذا الحديث بالاتجار في مال اليتيم ، والمضاربة هي نوع من الاتجار ، ولأن السيدة عائشة – رضي الله عنها – أبضعت مال محمد بن أبي بكر – رضي الله عنهما – في البحر .<sup>(٨)</sup>

**وروى أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أعطى مال يتيماً مضاربة .<sup>(٩)</sup>**

\* المضاربة : وتعريف بالقراض عن بعض الفقهاء : هي عقد شركة في الربح بمال من الرجل وعمل من آخر . (التعريفات ٢١٨

( . ) بدائع الصنائع ١٥٤/٥ ، وجامع أحكام الصغار ٩٨/٣ وما بعدها ، وحاشية ابن عابدين ٦٤٧/٥

(١) الشرح الصغير : ٦٩٠/٤ و ٦١٠ .

(٢) المدونة : ٣١٤/٥ .

(٣) منهاج الطالبين وحاشية قليوبي : ٥٤/٣ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٢٩٢/٢ ، وكشاف القناع : ٤٤٩/٣ .

(٥) أنظر : الميسوط : ١٨/٢٢ و ١٩ ، وجامع أحكام الصغار : ٩٧/٣ ، ومعنى المحتاج : : ١٧٤/٢ ، وجامع أحكام القرآن : ٦٣/٣ ، وكشاف القناع : ٤٤٩/٢ ، وشرح منتهى الإرادات : ٢٩٢/٢ .

(٦) سورة البقرة ، الآية ٢٢ .

(٧) سنن الترمذي ٣٢/٣ ، سنن البيهقي ٢/٦ سنن الدارقطني ١٠٩/٢

(٨) الإبطاع : معناه دفع المال إلى من يتجر فيه والربح كله للولد ( المعنى : ٢٩٣/٤

(٩) انظر المعنى : ٢٩٣/٤ ، وكشاف القناع : ٤٤٩/٣ . الموطأ : ٦٨٧/٢ ، المعنى والشرح الكبير : ٢٢/٥ ،

**ثالثاً :** لأن الولي نائب عن محجوره في كل مافيه مصلحته والمضاربة فيها حظ ومصلحة له ولتكون نفقته من فاضله وربحه كما يفعل البالغون في أموالهم وأموال من يعز عليهم من أولادهم .

فمن مجموع هذه الأدلة يتضح أنه يجوز للأب أن يتجر وأن يضارب بمال ولده حتى يضمن نماءه واستثماره وبالتالي لا تأكله الصدقة – أي الزكاة .

**في فروع بعض أحكام مضاربة الأب في مال ولده :**

- ١- على الأب ألا يتجر إلا في المواضع الآمنة ولا يدفعه إلا لأمين ولا يغري بماله ، وذلك طبقاً للقاعدة السابقة في حفظ مال الولد وصيانتته .<sup>(١)</sup>
- ٢- للأب مضاربه بمال ولده بنفسه أو أن يدفعه لغيره .

فإذا ضارب الأب بمال ولده بنفسه فإن الربح يكون كله للولد لأنه نماء ماله فلا يستحقه غيره إلا بعقد ، الأمر الذي لم يحصل لكن يحل له الربح فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه فلا بد من الأشهاد ، فان أشهد على تصرفه بأنه مضاربة جاز له الربح قضاء وإن لم يشهد لا يصدقه القاضي فلا يجيز له أخذ الربح .<sup>(٢)</sup>

- ٣- وللأب أن يدفع مال صغيره لمن يجر فيه مضاربة بجزء معلوم من الربح.<sup>(٣)</sup>

٤- ويجوز للأب إبطاع مال ولده لما روى عن عائشة في الحديث السابق الذكر ، ولأنه إذا جاز دفعه بجزء من الربح فدفعه إلى من يوفر الربح أولى.<sup>(٤)</sup>

(١) المغنى : ٢٩٣/٤ ، ومغنى المحتاج : ١٧٤/٢ .  
 (٢) جامع أحكام الصغار : ٩٧/٣ ، ٩٨ ، وبدائع الصنائع : ١٥٤/٥ ، كشاف الفتاوى : ٤٦٩/٣ ،  
 كشاف الفتاوى : ٤٦٩/٣ .  
 (٣) كشاف الفتاوى : ٤٤٩/٣ ، والشرح الصغير : ٦٠٩/٤ .  
 (٤) المغنى : ٢٩٣/٤ ، والشرح الصغير : ٦١٠/٤ .

**المسألة الثالثة : تصرف الأب في مال ولده بالقرض : (\*).**

لقد اختلفت أقوال المذاهب في إقراض الأب مال ولده ، فمنهم من لم يجزه مطلقا ومنهم من أجازه بشروط ، وفيما يلي بعضا من أقوالهم :-

**قال الحنفية :** " الوصي لا يملك إقراض مال اليتيم ، والقاضي يملك ، واختلفوا في الأب والأصح أن الأب بمنزلة الوصي <sup>(١)</sup>

**وقالوا أيضا :** " وفي الأب روايتان :

وفي الرواية الظاهرة يقول : لا يملك الإقراض ، لأنه تبرع ، وليس للصغير فيه منفعة ظاهرة ، وفي هذه الرواية إشارة إلى أن للأب ذلك لأنه غير متهم في حق ولده .

والظاهر أن لا يقرضه إلا ممن يملك الاسترداد منه متى شاء فهو بمنزلة القاضي في ذلك ، وللقاضي ولاية الإقراض في مال اليتيم لتمكنه من الاسترداد متى شاء فكذلك الأب له ذلك <sup>(٢)</sup>.

**وقال الشافعية :** " ولا يودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة لأنه يخرج من يده فلم يجز " <sup>(٣)</sup>.

**وقال الحنابلة :** " وله قرضه لمصلحته فيه " <sup>(٤)</sup>.

وبالنظر في أقوال المذاهب يلاحظ الآتي :

أن الرواية الظاهرة عند الحنفية تمنع إقراض مال الصغير واستدلوا على ذلك :

بأن القرض نوع من التبرع ، وقد عرفنا سابقا أن عقود التبرعات ممنوعة في أموال الصغير وكذلك لأنه ليس للصغير فيها مصلحة أو منفعة ظاهرة <sup>(٥)</sup>.

وفي الرواية الأخرى عندهم أنه لا يملك إقراضه إلا ممن يمكنه استرداده منه كأن يقرضه ابنه الآخر ، فيسترده منه متى شاء.

أما الشافعية والحنابلة فهم يقولون : بأنه يقرضه إذا كانت هناك حاجة أو مصلحة في إقراض ماله أقرضه وألا فلا <sup>(٦)</sup>.

واعتمد هؤلاء على القاعدة التي تقول : ( أن تصرف الأب في مال ولده بالمصلحة). وبالنظر في أقوال هؤلاء العلماء وأدلتهم يمكن القول بأن القرض هو فعلا من العقود التبرعية وعلم مما سبق أن عقود التبرعات من التصرفات الضارة ، الضرر المحض الممنوع منها الأب في مال ولده.

(\* ) القرض : لغة : القطع ، مصدر قرض الشيء يقرضه ، ومنه المقرض واصطلاحا هو :

ما فع مال لمن ينتفع به ويرد بدله ، المصباح المنير : ٤٩٨/٢ . وكشاف القناع للبهوتي ٣١٢/٣

(١) جامع أحكام الصغار : ٢٧٣/٢ ، وبدائع الصنائع : ١٥٣/٥ .

(٢) المبسوط : ١٠٣/٢ ، وحاشية ابن عابدين : ٥٢٨/٥ و ٥٢٩ .

(٣) المجموع : ٣٥٤/١٣ ، ونهاية المحتاج : ٢٢٤/٤ .

(٤) كشاف القناع : ٤٤٩/٣ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع : ١٥٣/٥ ، وحاشية ابن عابدين : ٥٢٩/٥ ، والأحوال الشخصية ( أبو زهرة ) : ص

٤٧١ ، وعلاقة الأبياء بالأبناء : ص ١٣٤ ، والمعاملات الشرعية المالية : ص ٢٣٥

(٦) كشاف القناع : ٤٤٩/٣ و ٤٥٠ ، ومغنى المحتاج : ١١٨/٢ ، ونهاية المحتاج : ٢٢٦/٤ .

لكن قد تكون في الإقراض مصلحة أو حاجة ماسة للولد ، وعليه :

فلا يمكن المنع من القرض مطلقا ولا إباحتها مطلقا وأقول أنه متى احتاج الأب إلى إقراض مال ولده أقرضه وإن لم يكن في حاجة إلى مثل هذا التصرف ولا يعود بالفائدة على الولد فلا يقدم عليه . والله أعلم .  
وفيما يلي الحالات التي ذكرها العلماء والتي تبيح للأب عند حصولها إقراض مال ولده .

**معنى العطف والمصلحة في قرض مال الصبي :**

١ - أن يكون للولد مال في بلد فريد الولي نقله إلى بلد آخر ، فيقرضه الولي من رجل في ذلك البلد ليقضيه بدله في بلده ، يقصد بذلك حفظه من الضرر والمخاطرة في نقله ، أو يخاف عليه الهلاك من نهب أو غرق .<sup>(١)</sup>

٢ - أو يكون المال مما يتلف بتطاول مدته أو يكون حديثه خيرا من قديمة كالحنطة ونحوها فيقرضه الولي خوفا من السوس أو خوفا من أن تنقص قيمته .<sup>(٢)</sup>

**ويمكن القياس على هذا ، لكن حتى يتم القرض لا بد من توفر الشروط التالية :**<sup>(٣)</sup>

- ١ - لا يجوز قرض مال الولد إلا لمليء أمين وذلك حتى لا يعرضه للتلف لأن غير الأمين يجحد وغير المليء لا يمكن أخذ البديل منه .
- ٢ - ولا يقرضه الولي لمروءة أو مكافأة لأنه لا حظ للولد في ذلك .
- ٣ - أن لا يقرضه إلا ممن يملك الاسترداد منه متى شاء .
- ٤ - وان أقرض الأب مال ولده ورأى أخذ الرهن عليه أخذ لأن ذلك أوثق ، وإن رأى ترك الرهن لم يأخذ .

**فروع :**

**الفرع الأول :**

إن دعت الحاجة إلى الاقتراض للولد فيجوز ذلك للأب مثل أن يكون الولد في حاجة للنفقة عليه والكسوة أو النفقة على عقاره المتهدم إذا كان له مال غائب فتوقع قدومه ، أو ثمرة ينتظرها يفي بها ذلك ، وإن لم يكن له شيء ينتظر فلاحظ له في الاقتراض بل يبيع عليه شيئا من أصوله ويصرف في نفقته .<sup>(٤)</sup>

(١) كشف القناع : ٣ / ٤٤٩ ، والمجموع : ١٣ / ٣٥٤ .

(٢) كشف القناع : ٣ / ٤٤٩ .

(٣) أنظر المرجان السابقان .

(٤) المجموع ١٣ / ٣٥٤ .

## الفرع الثاني

إن الوصي لا يملك أن يفترض من مال الولد شيئا لنفسه كما لا يشتري من نفسه ولا يبيع لها للتهمة ،  
وظاهره أن الأب له ذلك لعدم التهمة .<sup>(١)</sup>

المسألة الرابعة : تصرف الأب في مال ولده بالإعارة :<sup>(٢)</sup>

رغم أن الإعارة من أنواع التبرعات إلا أنه اختلف العلماء في مدى جواز إعارة الأب مال ولده .  
وقد اختلفت آراء الحنفية في ذلك :

فمنهم من قال بأنه ليس لوالد الصغير أن يعير متاع ولده الصغير<sup>(٣)</sup> .

وبعضهم قال " أن الأب يملك إعارة مال اليتيم وذلك لعدم البذل "<sup>(٤)</sup> .

وبالنظر في الإعارة نجد أنها من العقود التي هي في معنى التبرع وقد عرفنا سابقاً أن عقود التبرعات ممنوعة في مال الولد لأن التبرع لا يكون إلا من المالك .

ولأنه لا فائدة للولد في إعارة ماله لعدم البذل ، ولأنه قد يفوت عليه بعض مصالحه .

وكذلك لأنه إذا كانت الإعارة تعطيلاً للإجارة فإن ذلك يكون تصرفاً ضاراً ضرراً محضاً يثبت أنه لا مصلحة فيه فيبطل<sup>(٥)</sup> .

لكن قال بعض المحدثين بأنه يجوز أن يعير الأب مال الصغير إذا كان العرف يجري بذلك كإعارة آلة غير معدة للاستغلال لمن جرى العرف بإعارتها له ولا يقال إن في هذه الإعارة معنى التبرع وهو ضرر، وذلك لأنه لا ضرر في هذه الإعارة حيث لا تعد الآلة للاستغلال.

ولأن هذا من باب تبادل الخدمات بين الناس في العرف فإذا أعار الأب مال الصغير اليوم استعار له غداً وهو ما أرجحه . والله أعلم .<sup>(٦)</sup>

(١) كشاف القناع : ٤٥٠/٣ .

(٢) تعريف العارية : إباحة الانتفاع بعين بغير عوض (كشاف القناع ٦٢/٤ .

(٣) جامع أحكام الصغار : ١٩٣/٢ .

(٤) جامع أحكام الصغار : ١٩٦/٢ ، البدائع : ١٥٤/٥ ، حاشية ابن عابدين : ٦٨٤/٥ .  
انظر المراجع السابق ذكرها .

(٥) بدائع الصنائع : ١٥٣/٥ ، معنى المحتاج : ٢٦٤/٢ ، كشاف القناع : ٤٤٩/٣ ، والمجموع : ١٣ / ٣٥٤ .

(٦) انظر : الموسوعة الفقهية : ١٩١ / ١ ، وأحكام الأسرة في الإسلام (شلبي) : ٧٩١ ، وحاشية قليوبي : ١٨/٣ ، بدائع الصنائع : ١٥٤ / ٥ .

## إعارة نفس الصغير :

أما إعارة نفس الصغير فقالوا أن – للأب إعارته إذا لم يضر بالصبي وكان ذلك في تعليم الحرفة بأن دفعه إلى أستاذ ليعلمه الحرفة ويخدم أستاذه أما إذا كان بخلاف ذلك فلا يجوز .<sup>(١)</sup>

المسألة الخامسة : تصرف الأب في مال ولده بالشفعة :<sup>(٢)</sup>

الشفعة تثبت للصغير والكبير وذلك لما فيها من المصلحة في إزالة الضرر، والأب يأخذ بالشفعة أو يترك حسب المصلحة ومن المتفق عليه رفع الضرر عن الصغير لهذا كان على الأب اتباع المصلحة في الأخذ بالشفعة أو تركها وهذا ما اتفقت عليه آراء المذاهب وفيما يلي أقوالهم :

فقد قال محمد بن الحسن من الحنفية<sup>(٣)</sup> " أن الصغير والكبير في استحقاق الشفعة سواء. ثم إذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والأخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوق وهو أبوه ..

وقال المالكية : " والولي أولى بالشفعة فله الأخذ بالشفعة لمحجوره السفيه أو الصبي أو المجنون إذا باع شريك المحجور " .<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية : " ويأخذ له بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة " .<sup>(٥)</sup>

وقال الحنابلة : " ... وعلم منه ثبوت الشفعة للمولى عليه لعموم الأخبار وأن الولي يملك الأخذ بها دون العفو عنها " .<sup>(٦)</sup>

مما سبق يتضح أن الفقهاء قد أجمعوا على أن الأب يأخذ بالشفعة لولده إن رأى في ذلك المصلحة ، لكنهم اختلفوا هل له العفو وإسقاط الشفعة ؟

فقال جمهور العلماء : إن رأى في ذلك المصلحة والنظر فيجوز له إبطالها لحظ أو فقر وإلا فلا تبطل وللصبي الأخذ بها إذا بلغ .<sup>(٧)</sup>

أما المذهب عند الحنابلة وعند محمد وزفر من الحنفية فقالوا لاحق للأب في إبطال حق الصغير في الشفعة وذلك لأن في الأخذ تحصيلا واستبقاء للحق بخلاف الإسقاط ففيه تفويت وضرر على الصغير ، فلا يجوز .<sup>(٨)</sup>

- (١) أنظر : جامع أحكام الصغار : ١٩٦/٢ ، معنى المحتاج : ٢٦٤/٢ .
- (٢) تعريف الشفعة : هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من انتقلت إليه . ( المعنى والشرح الكبير : ٤٥٩/٥ ) .
- (٣) أنظر : المبسوط : ٩٣/١٢ و ٩٤ ، جامع أحكام الصغار : ٧٧/٣ ، ٨٠ .
- (٤) الشرح الصغير : ١١٨ / ٢ .
- (٥) نهاية المحتاج : ٣٦٧/٤ ، ومعنى المحتاج : ١٧٦/٢ .
- (٦) شرح منتهى الإرادات : ٤٣٨/٢ و ٤٣٩ .
- (٧) المبسوط : ٩٣/١٤ حاشية الدسوقي : ٣٠١/٣ ، نهاية المحتاج : ٣٦٤/٤ ، والمجموع : ٣٥٠ / ١٣ .
- (٨) شرح منتهى الإرادات : ٤٣٨/٢ و ٤٣٩ ، المبسوط : ٩٤/١٤ ، جامع أحكام الصغار : ٨٠/٣ .

وأرجح الرأي الأول القائل بأن للأب ترك الشفعة لأنه قد تكون المصلحة في الترك وتصرفات الأب مضبوطة بالمصلحة ، لكن متى رأى الأب الحظ في الأخذ لزمه ، لأن عليه الاحتياط والأخذ بما فيه الحظ . والله أعلم .

ومن المسائل المتعلقة بالشفعة :

شراء الأب دار لنفسه وابنه الصغير شفيعتها فقد قالوا : بأنه إن لم يكن للصبي في الأخذ ضرر بأن وقع شراء الأب الدار بمثل القيمة أو بأكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه لا يكون للصغير الشفعة إذا بلغ وإن كان للصغير في هذا الأخذ ضرر بأن وقع شراء الأب بأكثر من القيمة بمقدار لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة إذا بلغ<sup>(١)</sup>.

وكذلك لو باع الأب دار لنفسه وابنه الصغير شفيعتها فلم يطلب الأب الشفعة للصغير ، لا تبطل الشفعة للصغير حتى لو بلغ الصغير كان له أن يأخذها<sup>(٢)</sup>.

**المسألة السادسة : تصرف الأب في مال ولده بالرهن :**<sup>(٣)</sup>

إذا كان الولد في حاجة إلى الدين جاز للأب أن يرهن ماله عند جمهور العلماء فقد قال الحنفية : " وله أن يرهن ماله بدينه لأن الرهن من توابع التجارة"<sup>(٤)</sup>.

**وقال المالكية :** " يجوز للأب أن يرهن مال محجور ه في دين استدانة على المحجور لمصلحته كالطعام"<sup>(٥)</sup>.

**وقال الشافعية :** " ولا يرهن الولي مال الصبي ولا يرتهن له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة"<sup>(٦)</sup>.

(١) جامع أحكام الصغار : ٨٥/٣ .

(٢) المبسوط : ١٤ / ١٥٥ ، جامع أحكام الصغار : ٨٤ - ٨٥ / ٣ .

(٣) الرهن : حبس الشيء بحض يمكن أخذه منه كالدين ( التعريفات : ١١٣ ) .

(٤) بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ ، حاشية ابن عابدين : ٦ / ٤٩٥ .

(٥) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٣ / ٢٣٢ ، والشرح الصغير : ٢ / ١٣٠ .

(٦) منهاج الطالبين : ٢ / ٢٦٢ ، والمهذب : ١ / ٣٣٠ .

وقال الحنابلة: "وللأب أن يرتهن ماله لنفسه"

من الملاحظ أن كلمة الفقهاء قد اتفقت على أنه يجوز للأب أن يرهن مال ولده في دين على الولد لكن بشرط أن تدعو لذلك ضرورة أو مصلحة وقد استدلوا على ذلك بقولهم: أن في ذلك مصلحة وحظا للصغير فهو نوع من وفاء الدين الثابت على الصغير وللأب هذا الوفاء، ولأن الرهن من توابع التجارة لأن التاجر يحتاج إليه، وفضلا عن ذلك هو تصرف لم يتيين ضرره حتى يقال بمنعه.<sup>(٢)</sup>

وفيما يلي ذكر لأهم أوجه الضرورة أو المصلحة التي يجوز فيها الرهن التي ذكرها الفقهاء في كتبهم<sup>(٣)</sup>:

**مثال الضرورة:** أن يرهن على ما يقترض لحاجة النفقة أو الكسوة ليوفي ما ينتظر من حلول دين، وأن يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب.

**ومثال أيضا في الغبطة** أن يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوي مائتين وأن يرهن على ثمن ما يبيعه نسيئة بغبطة.

**مدى جواز رهن الأب في دين عليه من مال ولده:**

إذا تصرف الأب في مال ابنه بالرهن لا يخلو: إما أن يكون في دين الأب، أو في دين الابن، وهكذا سائر التصرفات، إما أن يتصرف الأب في مال الابن للابن، أو يتصرف لنفسه، وفي الصورة الثانية بناء على جواز تملك الأب من مال ولده.

وعليه فقد قال جمهور العلماء<sup>(٤)</sup> بجواز رهن الأب مال ابنه الصغير بدين نفسه وذلك لأن التهمة منتفية بين الوالد ولده ولا يجوز ذلك لغير الأب.

واستدلوا أيضا بالاستحسان وذلك أن هذا الرهن وإن كان من مال الولد فهو يشبه الإيداع بل هو أقوى منه، لأن الوديعة إن هلكت تهلك غير مضمونة، والمرهون إن هلك يهلك مضمونا بالأقل من القيمة ومن الدين، وإذا كان الإيداع قد جاز مع ذلك فأولى أن يجوز الرهن.

واستدلوا أيضا بأن مادام قد جاز للأب بيعه مال الصغير لنفسه فكذلك يجوز له رهن ماله.

وعند أبي يوسف وزفر لا يجوز للأب أن يرهن بدين عليه مال ولده.

واستدلوا بالقياس لأنه يؤدي إلى أن يوفى الأب دينه من مال الصغير وهو لا يجوز لأنه ضرر محض به<sup>(٥)</sup>

**فروع:**

١- إذا بيع الرهن في سبيل الدين ضمن الأب للولد دينه.

٢- وإذا هلك الرهن وكانت قيمته أكبر من الدين ضمن الأب ما زاد عن الدين.

(١) كشف القناع: ٤٥٠/٢، وشرح منتهى الرادات: ٢٩٢/٢.

(٢) انظر المراج السابقة.

(٣) انظر: المدونة: ٣١٤/٥، وحاشية الدسوقي: ٢٣٢/٣، بداية المجتهد: ٢٠٤/٢ منهاج الطالبين: ٢٦٢/٢.

(٤) انظر المبسطو ١٣/٢١ حاشية ابن عابدين: ٤٩٥/٦ حاشية الدسوقي. كشف القناع: ٤٥٠/٣ والمهذب: ٣٣١/١.

(٥) حاشية ابن عابدين: ٤٩٥/٦

## المبحث الثاني –

## ( تولي الأب طرفي عقد البيع )

سأتناول في هذا المبحث مسألتين لهما علاقة كبيرة بتولي الأب طرفي عقد البيع ومدى جواز ذلك له وهما:

١- بيع وشراء الأب مال صغيره لنفسه .

٢- بيع الأب مال أحد ولديه للآخر.

**المسألة الأولى : بيع وشراء الأب مال الصغير لنفسه :**

من المقرر عند جمهور العلماء أن العقود يتولاها طرفان أي عاقدان : بائع ومشتري وموَجِر ومستأجر، وذلك لأن طبيعة العقود تقتضي وجود إيجاب وقبول فيجب أن يحصل

القبول من شخص والإيجاب من شخص آخر لأن كلا من الطرفين يحاول الربح من الآخر ، ولا يتأتى لعاقِد واحد أن يحقق غرضين متعارضين لشخصين مختلفين في صفقة واحدة .

وعلى هذا لا يصح قيام شخص بمفرده مقام العاقدين فيتولى طرفي العقد في وقت واحد حتى لا يكون مملكا ومملكا في آن واحد<sup>(١)</sup>.

إلا أنه استثنى من هذا الأصل شراء الأب مال صغيره لنفسه وهذا ما نبهته في هذه المسألة ، وهناك مستثنيات أخرى سيأتي ذكرها والإشارة إليها إن شاء الله تعالى .

**وهذه أقوال الفقهاء في شراء أو بيع الأب مال صغيره لنفسه :**

**قال الحنفية:** " وبيع الأب مال الصغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه"<sup>(٢)</sup>

**وقالوا أيضا :** " في الأب – أفتينا بظاهر الرواية أنه يملك أن يبيع ماله من ابنه أو يشتري مال الابن لنفسه بشرط أن لا يتضرر به الصغير."<sup>(٣)</sup>

**وقال المالكية :** " يجوز للأب والوصي أن يبيعا عليه من أنفسهما ما لم يحابيا "<sup>(٤)</sup>

**وقال الشافعية:** " ولا يجوز لمن يلي مالهما أن يبيع لهما شيئا من نفسه إلا الأب "<sup>(٥)</sup>

**وقال الحنابلة :** " ... كما لا يشتري من نفسه ولا يبيع لها للتهمة وظاهرة أن الأب له ذلك لعدم التهمة "<sup>(٦)</sup>

(١) انظر بدائع الصنائع : ١٣٥/٥ و ١٣٦

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٦/٦ ، وبدائع الصنائع : ١٣٥/٥

(٣) جامع أحكام الصغار : ٢٦١/٢ .

(٤) الأشراف : ٢٧/٢ ، قوانين الأحكام الشرعية : ص ٣٤٩ ، الشرح الكبير ٢٩٩ / ٣ .

(٥) نهاية المحتاج : ٣٦٧/٤ .

(٦) كشف القناع : ٤٥٠ / ٣ ، وشرح منتهى الإرادات : ٢٩٢/٢ .

يلاحظ مما سبق أن علماء المذاهب الأربعة قد اتفقوا على أنه يجوز للأب أن يبيع أو يشتري من مال ولده لنفسه لكن بشرط : أن لا يكون في ذلك ضرر على الولد كأن يحابي الأب فيه ، أو يبيع أو يشتري بغين فأحش ، فإذا ثبت ذلك فسخ .

وهذا الذي ذهب إليه جمهور العلماء ، خالفهم فيه زفر من الحنفية ، فقد قال بأن لا يجوز ، لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقد فلا يجوز أن يتعلق به حكمان متضادان ولأنه لا يجوز أن يكون موجبا وقابلا في عقد واحد كما لا يجوز أن يتزوج بنت عمه من نفسه<sup>(١)</sup>.

#### ورد عليه بما يلي<sup>(٢)</sup>

بأن الأب يلي أمر نفسه فجاز أن يتولى طرفي العقد كما لو زوج ابنته من عبده الصغير والسيد يزوج عبده أمته.

والتهمة بين الأب وولده منتفية إذ من طبعه الشفقة عليه والميل له وترك حظ نفسه لحظه فلذلك جاز فيكون الأب أصلا في حق نفسه ونابا عن طفله فتقوم عبارته مقام عبارتين ورأيه مقام رأيين .

وقد جاء في أشباه السيوطي أنه مما اختص به الأب ولأبيه المال وتولي طرفي العقد في البيع ونحوه<sup>(٣)</sup>.

**والراجع والله أعلم :** هو جواز شراء أو بيع الأب مال صغيره لنفسه.

#### فرع هام :

قال فقهاء الحنفية : يجب على الأب أن يخبر القاضي في حالة الشراء ليقيم وصيا يتسلم منه الثمن ثم يسلمه إليه ليضمه إلى مال الصغير ، ضمانا لنقل الثمن إلى ملكيته حتى لو هلك قبل هذا التسليم هلك على الأب ، وفي حالة بيعه ماله لولده لا يقوم وضح اليد السابق مقام تسلم البيع ، بل لا بد من تسلمه تسلما خاص ، بحيث ينتقل إليه ويتسلمه إذا كان بعيدا عن محل العقد ، فإذا هلك قبل ذلك هلك على الأب تقليلا للأخطار عن أموال الصغار ما أمكن<sup>(٤)</sup>.

#### المسألة الثانية : بيع الأب مال أحد ولديه للأخر :

مما تفرع عن الاختلاف في الأصل السابق هل يتولى شخص واحد طرفي العقد ، وهذه المسألة : وهي هل يجوز أن يبيع الأب مال أحد ولديه للأخر ؟ إذا كان له ابنان صغيران .

(١) انظر بدائع الصنائع : ٢ / ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٣٥/٥ و ١٣٦ .  
 (٢) انظر : جامع أحكام الصغار : ٢ / ٢٦١ ، وتبيين الحقائق : ٥ / ٢٢١ ، الفتاوى الهندية : ٣ / ١٧٣ ، القوانين : ٣٤٩ ، منح الجليل : ٣ / ١٧٨ ، كشاف القناع ٣ / ٤٥٠ ، المغني : ٥ / ٢٤٢ .  
 (٣) الأشباه والنظائر ( السيوطي ) ص ٢٦٥ .  
 (٤) انظر : جامع أحكام الصغار : ٢ / ٢٦٣ ، الفتاوى الهندية : ٣ / ١٧٣ – ١٧٤ ، والولاية على المال : ص ٤٣ ، وعلاقة الآباء بالأبناء : ص ١٣٥ .

بناء على الأصل السابق وتفريعا عليه يمكن القول بأنه يجوز للأب مباشرة هذا النوع من العقد .  
فقد قال الحنفية : : ... فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين إلا في الأب ووصية  
والقاضي " (١)

وقالوا أيضا أن الحاصل من شرح الطحاوي لا يجوز من الوصي بيع مال أحد اليتيمين من الآخر  
ويجوز ذلك من الأب إذا لم يفحش الغبن " (٢)

وقال الشافعية : " وللأب بيع مال أحد الصغيرين للآخر ، وهل يشترط أن يقول بعث واشترت كما لو  
باع لغيره أم يكفي أحدهما وجهان ؟ " (٣)

يتضح إذا جواز بيع الأب مال احد ولديه للآخر لكن بشرط أن لا يفحش الغبن

وأن يكون بمثل القيمة أو بغبن يسير وهو مقدار ما يتغابن الناس فيه عادة ، أما إن كان البيع فيه غبن  
فاحش فلا يجوز حتى لا يتهم بالميل لأحدهما دون الآخر ، والله أعلم.

وقد جاء في زيادات القاضي أبي جعفر أن الأب إذا باع مال أحد اليتيمين من الآخر لا يجز بالاتفاق ،  
لكن ذكر رشيد الدين في فتاوى أن القاضي في بيع مال أحد الصغيرين من الآخر مثل الوصي لا يجوز له  
ذلك بخلاف الأب الذي له ذلك (٤)

فأنا استغرب كيف حصل القاضي أبي جعفر على هذا الاتفاق الذي يقول بعدم الجواز ولعله يقصد  
الوصي أو الولي غير الأب ، وألا فالمسألة ظاهرة بأن جمهور العلماء يجوز ذلك بناء على الاستثناء  
الحاصل وهو ما أرجحه والله تعالى اعلم .

### المبحث الثالث –

#### ( أكل الأب من مال ولده )

أكل الأب من مال ولده فقد اتفقت كلمة الفقهاء على جوازه ومما قالوا في ذلك :

قال الحنفية : " إذا احتاج الأب إلى مال ولده فإن كان في المصر واحتاج لقره أكل بغير شيء وإن كان في  
المفازة (٥) واحتاج إليه لاتعدام الطعام فله الأكل بالقيمة (٦)

وقال ابن العربي من المالكية : " أباح لنا الأكل من جهة النسب من غير استئذان إذا كان الطعام  
مبذولا " (٧)

- (١) حاشية ابن عابدين : ٥٠٤ / ٤ .
- (٢) جامع أحكام الصغار : ٢٦٦ / ٢ ، وبدائع الصنائع : ٢٣٢ / ٢ .
- (٣) روضة الطالبين : ١٨٩ / ٤ .
- (٤) انظر : جامع أحكام الصغار : ٢٦٦ / ٢ .
- (٥) المفازة : هي الفلاة من الأرض : ( أساس البلاغة : مادة : فوز : ص ٤٨٤ .
- (٦) حاشية ابن عابدين : ٩٦٩ / ٥ ، وجامع أحكام الصغار : ٣٦٧ / ١ .
- (٧) أحكام القرآن – ابن العربي : ١٤٠٣ / ٣ ، والجامع لأحكام القرآن – القرطبي : ٣١٥ / ١٢ .

وقال الشافعية: " إما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح أو غيره .<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة: " وإن كان الولي غنيا لم يجز له ذلك – أي الأكل – من مال المولى عليه لقوله تعالى :  
(ومن كان غنيا فليستعفف) <sup>(٢)</sup> إذا لم يكن أباً لأن الأب له أن يمتلك من مال ولده ما شاء " <sup>(٣)</sup>

#### نلاحظ من أقوال المذاهب الآتي :

حنابلة يجيزون الأكل والأخذ مطلقا ، أما الحنفية : فاشتروا أن يكون الأب فقيراً ، وعند المالكية : يأكل إذا كان الطعام مبدولاً غير محرز ، والشافعية قالوا : يأكل قدر كفايته ولا يزيد ويشترط أن يكون فقيراً محتاجاً .<sup>(٤)</sup>

ولقد انتصر لمذهب الحنابلة القائل بجواز أكل الأب من مال ولده مطلقاً أصحاب التفاسير وأرباب الحديث وفيما يلي أدلتهم وأقوالهم .

فقد استدلو بقوله تعالى : ( ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت إخوانكم ... )<sup>(٥)</sup>

قال المفسرون : " في بيوتكم " <sup>(٦)</sup> أي : بيت ابن الرجل بيته ، وفي الخبر " أنت ومالك لأبيك " <sup>(٧)</sup> ولأنه لم يذكر الأولاد في الآية فدل على جواز أكل الأب من مال ولده ولأن الولد كسب والده وماله كماله .

قال القرطبي : قال بعض العلماء هذا إذا أذنوا له ، وقال آخرون أذنوا أو لم يأذنوا فله أن يأكل لأن القرابة التي بينهم هي إذن منهم .

واستدلوا أيضاً بالأحاديث والآثار التالية :

فعن عائشة- رضي الله عنها – قالت قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبة وولده من كسبه فكلوا من أموالهم " <sup>(٨)</sup>

(١) تحفة المحتاج : ١٨٦/٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٣) كشف القناع : ٤٥٥/٣ .

(٤) انظر : المهذب : ٣٣٠/١ ، المجموع ، ٣٥٩/١٣ .

(٥) سورة النور ، الآية ٦١ .

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي : ٣١٥/١٢ ، أحكام القرآن – ابن العربي : ١٤٠٥/٣ ، التفسير الكبير : الرازي : ٣٦/١٤ .

(٧) صحيح ابن حبان ١٤٢/٢ ، ٧٥/١٠ ، مجمع الزوائد ١٥٤/٤ .

(٨) رواه الترمذي ( أحكام ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده ) ١٣٥٨ ، ٦٣٩/٣ وأبو داود : ( البيوع والإيجارات في الرجل يأكل من مال ولده ) ٣٥٢٨ ، ٨٠٠/٣ ، والنسائي ( بيوع : الحث على المكاسب ) ٢١٣٧ ، ٧٢٣/٢ ، وقال الترمذي بأنه حديث حسن صحيح ٦٤٠/٣ .

وعن جابر أن رجلا قال : " يا رسول الله إن لي مالا وولدا وإن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال : " أنت ومالك لأبيك " (١).

وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " أن أعرابيا أتى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال إن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال : أنت ومالك لوالدك إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا " (٢).

قال الشوكاتي : " بمجموع طرق هذه الأحاديث ينتهض للاحتجاج فيدل على أن الرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الأكل منه سواء أذن الولد أو لم يأذن ويجوز له أيضا أن يتصرف به كما يتصرف بماله ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه " (٣).

وقال الترمذي : حديث عائشة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وغيرهم قالوا إن يد الوالد مبسوطة في مال ولده يأخذ ما شاء ، وقال بعضهم لا يأخذ من ماله إلا عند الحاجة . (٤)

واستدلوا بما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال : " الوالد يأكل من مال ولده ما شاء والولد لا يأكل من مال والده إلا بإذنه " (٥)

أما القائلون بأن الأب له أن يأكل من مال ولده إذا كان فقيرا محتاج قدر كفايته .

فقد استدلوا بقوله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستعفف " (٦) .

قال القرطبي : نهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء من أكل أموال اليتامى بغير الواجب المباح لهم ، فقد بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم فأمر الغني بالإمسك وأباح للوصي الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف . (٧)

وقال ابن العربي : " فلا يبسط الأب على الابن في هتك حرز وأخذ مال ، وإنما يأكل مسترسلا فيما لم يقع فيه حيازة ولكن بالمعروف دون فساد ولا استغنام. " (٨)

(١) سبق تخريج الحديث ص ٣١ .

(٢) رواه أبو داود ( البيوع : الرجل يأكل من مال ولده ) ٣٥٣٠ مرفوعا .

(٣) رواه أحمد : ١٧٩/٢ . ( نصب الراية : ٣ / ٢٧٦ ) .

نيل الأوطار : ١٥ / ٦ .

(٤) [تحفة الأحوذى : ٤ / ٥٩٢ .

(٥) المحلي : ١٠٤ / ٨ .

(٦) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن : ٤٠ / ٥ ، ٤١ .

(٨) أحكام القرآن – لابن القرب – : ١٤٠٥ / ٣ .

قال الكسائي في قوله تعالى : ( ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف )<sup>(١)</sup> أطلق الله عز شأنه لولي اليتيم أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف وهو الوسط من غير إسراف، وقال كما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال ليس لي مال ولي يتييم فقال - صلى الله عليه وسلم - " كل من مال يتييمك غير مسرف ولا متأثل مالك بماله " <sup>(٢)</sup>.

#### فالحديث يدل على أن ولي اليتيم له الأكل من غير إسراف .

وذكر محمد ومالك أن الأفضل هو الاستعفاف من ماله لما روى أن رجلا أتى عبد الله بمن مسعود- رضي الله عنه - فقال له أوصي إلي يتييم فقال : لا تشتتر من ماله شيئا ولا تستقرض من ماله شيئا " <sup>(٣)</sup>.

واستدلوا أيضا بما روى أن رجلا قال لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - يا خليفة رسول الله- هذا يريد أن يأخذ مالي كله ويجتاحه فقال أبو بكر : " إنما لك من ماله ما يكفيك " ، فقال الأب : يا خليفة رسول الله : أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنت ومالك لأبيك ؟ ، فقال أبو بكر : إنما يعني بذلك النفقة ارض بما رضي الله عز وجل به " <sup>(٤)</sup>.

#### الرأي الراجح:

وبالنظر في أدلة الفريقين أرجح الرأي الأول القائل بأنه يجوز للأب أن يأكل من مال ولده ، كما صرحت بذلك الآيات والأحاديث التي سبق ذكرها ، أما ما استدلت به الفريق الثاني فأكثرها وارد في عموم الأولياء والأوصياء وعرفنا أن الأب يختلف عن باقي الأولياء والأوصياء حيث يجوز للأب من التصرفات ما لا يجوز لغيره .

كما أنه يمكن حمله على الاستعفاف وعدم التبسط في أموال الأولاد والتوسع في الإنفاق منها حرصا على بقاء وشائج المودة والرحمة بينهما . والله أعلم .

(١) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٢) I رواه ابن ماجه ( وصايا : باب قوله من كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) ٢٧١٨ ، ٢ / ٩٠٧ ، والنسائي ( وصايا : باب ما للوصي من مال اليتيم ) ٢٦٩٩ ، ٦ / ٢٥٦ ، وأبو داود ( الوصايا : ما لولي اليتيم أن ينال من مال اليتيم ) ٢٨٧٢ ، ٣ / ٢٩٢ ، وأحمد : ١٨٦ / ٢ . وهذا إسناد حسن للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ( إرواء الفليل ٥ / ٢٧٧ .

(٣) بدائع الصنائع : ١٥٤ / ٥ ، ٢٤٣ .

(٤) سنن البيهقي : ٧ / ٤٨١ ، كنز العمال : ١٦ / ٥٧٧ .

## فرع : ضمان الأب ما أكله من مال ولده :

وبناء على الرأي الذي يقول بأن للأب الأكل من مال ولده عند الحاجة فهل يضمن الأب البذل؟<sup>(١)</sup>

**قيل :** إنه يضمن فيلزمه عوض ما أخذ إذا أيسر لأنه مال لغيره أجزأ له أكله للحاجة فوجب ضمانه كمن اضطر إلى مال غيره ، وهذا الرأي قول الشافعية وبه قال عبيدة بن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وقد انتصر لذلك الرأي ابن جرير في تفسيره فقال بالقضاء مطلقاً .

**وقيل :** لا يضمن لأنه أجزأ له الأكل بحق الولاية ، ولكونه محتاجاً فلم يضمنه كالرزق الذي يأكله الإمام من أموال الرعية لعموم ولايته وهو ما أرجحه والله أعلم .

والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر : جامع أحكام الصغار : ١ / ٣٦٧ ، بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ و ١٥٥ ، المهذب : ١ / ٣٣١ ، المجموع : ١٣ / ٣٥٩ ، الموسوعة الفقهية ( بإشراف أبو زهرة ) : ١ / ٤١٠ ، تفسير الطبري : ٧ / ٥٨٢ ، فتح الباري : ٥ / ٣٩٢ .

## خاتمة البحث

وبعد : فقد اتضح لنا بعد هذه الدراسة المتواضعة ، أن أحكام تصرف الأب في مال ولده مضبوط بالضوابط الشرعية التالية: (١)

**أولاً :** أن الأب لا يجوز له مباشرة التصرفات والعقود الضارة بالولد ضرراً محضاً مثل الهبة والصدقة وسائر التبرعات أو الشراء بغير فاحش وفي هذه الحالة يكون تصرفه باطلاً .

**ثانياً :** أن للأب مباشرة العقود والتصرفات النافعة مثل : قبول الهبة والوصية والصدقة لأن ذلك نفع محض للولد فيملكه الأب .

**ثالثاً :** العقود والتصرفات الدائرة بين النفع والضرر مثل البيع والشراء ، والإجارة وغيرها فلقد قال أكثر الفقهاء بأنه يجوز للأب مباشرتها برأيه واجتهاده لوفور شفقتة وحرصه على مصلحة ولده الصغير .

**رابعاً :** على الأب أن لا يخاطر بمال ولده الصغير وتتمثل المخاطرة بالسفر بالمال في طريق خطره دون ضرورة لذلك ، أو عدم الاحتياط الكافي في السفر وما إلى ذلك .

**خامساً :** ويستحب للأب التجارة بمال الصغير بقصد تنميته لأن ذلك أولى من ترك المال تأكله الصدقة واستدلوا على ذلك بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم – قال : " من ولي يتيماً فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " (٢)

وبما روي عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قال : " اتجروا في أموال اليتامى لنلا تأكلها الصدقة " (٣) فالحديث السابق وهذا الأثر يأمران الأب بالاتجار في أموال الصغير لتنميتها وحتى لا تأتي عليها الزكاة فلا تبقى منها شيئاً .

**سادساً :** إن احتاج الولد الصغير للنفقة فعلى الأب الإنفاق عليه دون إسراف ولا تبذير.

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : ٥٢٨/٥ و ٥٢٩ ، تكملة فتح القدير : ٧٨/٨ ، وجامع أحكام الصغار : ٢٦١/٢ ، الشرح الكبير : ٢٩٩/٣ ، المهذب : ٣٢٨/١ والمجموع : ٣٥٣/١٣ ، مغنى المحتاج : ١٧٤/٢ ، كشف القناع : ٤٤٦/٣ و ٤٤٩ شرح منتهى الإرادات : ٢٩٢/٢ .  
(٢) رواه الترمذي ( الزكاة : باب ما جاء في زكاة مال اليتيم ) ٦٤١ ، ٣٢/٣ ، وقال : وفي إسناده مقال ورواه الدار قطني والبيهقي وفي إسنادهما المثنى بن الصباح وهو ضعيف ( تلخيص الحبير : ١٥٧ / ٢ ) .  
(٣) رواه مالك في الموطأ ( الزكاة ) ٢٥١ / ٢

## الفهارس

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الموضوعات.
- ٤- فهرس المراجع.

## فهرس الآيات :

م	طرف الآية	رقمها	سورتها	الصفحة
١	ولن يجعل الله للكافرين....	١٤١	النساء	٨
٢	وابتلوا اليتامى.....	٦	النساء	٩
٣	ولاتقربوا مال اليتيم.....	١٥٢	الأنعام	٩
٤	يسألونك عن اليتامى.....	٢٢	البقرة	١٦
٥	ومن كان غنيا.....	٦	النساء	٣١
٦	ليس على الأعمى حرج...	٦١	النور	٣١
٧	ومن كان غنيا.....	٦	النساء	٣٣
٨	ومن كان فقيرا....	٦	النساء	٣٣

## فهرس الأحاديث :

م	طرف الحديث	مرجه	الجزء والصفحة	الصفحة
١	أنت ومالك لأبيك	ابن حبان	١٤٢/٢	٥
٢	ليس منا من لم يرحم صغيرنا	الترمذي	٣٢١/٤	١٠
٣	من ولي يتيما	الترمذي	٣٢/٣	١١
٤	من ولي يتيما	الدارقطني	١٥٧/٢	١١
٥	اتجروا في أموال	الموطأ	٢٥١/٢	١٢
٦	من ولي يتيما	البيهقي	٢/٦	١٦
٧	أعطي مال اليتيم	البيهقي	٢/٧	١٦
٨	أنت ومالك لأبيك	ابن حبان	١٤٢/٢	٣١
٩	إن أطيب ما يأكل	الترمذي	٦٣٩/٣	٣٢
١٠	=====	أبو داود	٨٠٠/٣	٣٢
١١	أنت ومالك لوالدك	أبو داود	٣٥٣٠	٣٢
١٢	ينتهض الرجل	أحمد	١٧٩/٢	٣٢
١٣	الوالد يأكل من مال....	المحلى	١٠٤/٨	٣٣
١٤	كل من مال يتيمك	ابن ماجه	٩٠٧/٢	٣٤
١٥	==_==	النسائي	٢٥٦/٦	٣٤
١٦	إنما يعني بذلك النفقه	البيهقي	٤٨١/٧	٣٤
١٧	من ولي يتيما	الترمذي	٣٢/٣	٣٦
١٨	اتجروا في أموال.....	الموطأ	٢٥١/٢	٣٦

## ٣- فهرس الموضوعات.

م	الموضوع	الصفحة
١	ملخص الدراسة	٣
٢	المقدمة	٤
٣	خطة البحث والمنهج	٦
٤	التمهيد في تعريف الولاية وبيان أنواعها وتصنيف الآباء في ولايتهم على الأبناء	٧
٥	البحث الأول > تصرف الأب في مال ولده بأنواع البيوع المختلفة <	١٣
٦	بيع الأب عقار ولده	١٣
٧	تصرف الأب في مال ولده بالمضاربة	١٦
٨	تصرف الأب في مال ولده بالقرض	١٨
٩	معنى الحظ والمصلحة في قرض مال الصبي	٢٠
١٠	تصرف الأب في مال ولده بالإعارة	٢١
١١	تصرف الأب في مال ولده بالشفعة	٢٢
١٢	تصرف الأب في مال ولده بالرهن	٢٤
١٣	مدى جواز رهن الأب في دين عليه من مال ولده	٢٥
١٤	المبحث الثاني > تولي الأب طرفي عقد البيع <	٢٦
١٥	بيع وشراء الأب مال الصغير لنفسه	٢٦
١٦	بيع الأب مال أحد ولديه للآخر	٢٩
١٧	المبحث الثالث > أكل الأب من مال ولده <	٣٠
١٨	فهرس الآيات	٣٧
١٩	فهرس الأحاديث	٣٨
٢٠	فهرس الموضوعات	٤٠
٢١	فهرس المراجع	٤١

## ٤- فهرس المراجع

## أولاً : القرآن والتفسير :

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أحكام القرآن : أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العرب (٥٤٣ هـ). الطبعة الثانية ، تحقيق : علي حمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي ( ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م).
- ٣- تفسير أبي السعود : أبو السعود محمد بن محمد العمادي ( ٩٥١ هـ). دار المصحف – القاهرة .
- ٤- التفسير الكبير : الإمام الفخر الرازي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية – طهران
- ٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ). تحقيق : محمود شاكر ، وأحمد شاكر دار المعارف بمصر .
- ٦- الجامع لأحكام القرآن : أوب عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي الطبعة الموصوفة بأنها الطبعة الثانية .

## ثانياً : كتب الحديث :

- ٧- رواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني . الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ( ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م).
- ٨- تحفة الأحوذني : أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ١٣٥٣ الطبعة الثانية. مراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان مكتبة المدين ١٣٨٤ ١٩٦٤م
- ٩- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : ابن حجر العسقلاني : تصحيح : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني دار المعرفة ، لبنان ( ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م)
- ١٠- الجامع الصحيح : أبو عيس محمد بن عيس بن سورة الترمذي تحقيق أحمد محمد شاكر دار إحياء التراث العربي ، لبنان
- ١١- الداربية في تخريج أحاديث الهداية : ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) تصحيح وتعليق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني دار المعرفة ، لبنان .
- ١٢- سنن ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة تحقيق : محمود فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي ،

- ١٣- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي تعليق : عزت عبيد الدعاس وعادل السعيد نشر : محمد علي السيد ، حمص .
- ١٤- سنن الدارقطني : علي بن عمر الدرقطني عالم الكتب ، بيروت .
- ١٥- السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، الطبعة الأولى ، دار المعارف العثمانية ، الهند .
- ١٦- شرح الزرقاني على الموطأ : أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ( ١١٢٢ هـ ) تحقيق : إبراهيم عطوه عوض الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٨١ هـ - ١٩٦١م )
- ١٧- فتح الباري : ( ومعه صحيح البخاري ) : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ ) تحقيق : عبد العزيز بن باز المكتبة السلفية .
- ١٨- كنز العمال : علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ( ٦٧٥ هـ ) .مكتبة التراث الإسلامي ، حلب .
- ١٩- مجمع الزوائد : نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي ( ٨٠٧ هـ ) مؤسسة المعارف ، بيروت ( ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ) .
- ٢٠- المسند : الإمام أحمد بن حنبل المكتب الإسلامي .
- ٢١- المصنف : أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( ٢١١ هـ ) . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي الطبعة الأولى ، المجلس العلمي .
- ٢٢- الموطأ : الإمام مالك بن أنس تعليق وتصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي .
- ٢٣- نصب الراية : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ( ٧٦٢ هـ ) الطبعة الأولى ، المجلس العلمي ، دار المأمون ، القاهرة ( ١٣٥٨ هـ )
- ٢٤- نيل الأوطار : محمد بن علي الشوكاني ( ١٢٥٥ هـ ) مطبعة مصطفى البابي مصر

**ثالثاً : كتب الفقه :****الفقه الحنفي :**

- ٢٥- بدائع الصنائع : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكساني ( ٥٨٧ هـ ) الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، لبنان ( ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )
- ٢٦- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ( ١٣١٣ هـ ) ( وبهامشة حاشية الشلبي )

- ٢٧- جامع أحكام الصغار : محمد بن محمود الاسروشني ( ٦٣٢ هـ ) تحقيق : عبد الحميد عبد الخالق البيزلي الطبعة الأولى ، اللجنة الوطنية في الجمهورية العراقية ( ١٩٨٢ )
- ٢٨- حاشية ابن عابدين ( رد المحتار على الدار المختار ) : محمد أمين الشهير بان عابدين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ( ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ) .
- ٢٩- الفتاوى الهندية : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ( ١٣١٠ هـ ) .
- ٣٠- فتح القدير : كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام ( ٦٨١ هـ ) . الطبعة الأولى ، مطبعة بولاق ، مصر ( ١٣١٩ هـ ) .
- ٣١- المبسوط : شمس الدين السرخسي الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، لبنان .
- ٣٢- الهداية شرح بداية المبتدي : برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عد الجليل الراشد المرغيناني، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

## الفقه المالكي :

- ٣٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القوطي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد ( ٥٢٠ هـ ) . دار الفكر .
- ٣٤- حاشية الدسوقي : شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي دار الفكر .
- ٣٥- الشرح الصغير : سيدي احمد الدردير : تعليق : محمد إبراهيم المبارك مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر
- ٣٦- الشرح الكبير : سيدي أحمد الدردير دار الفكر
- ٣٧- قوانين الأحكام الشرعية : محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي دار العلم للملايين ، بيروت ( ١٩٧٤ م ) .
- ٣٨- المدونة الكبرى : الإمام مالك بن أنس دار صادر ، بيروت ( مصورة عن طبعة ١٣٢٣ هـ )
- ٣٩- منح الجليل : الشيخ محمد عlish كتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا .
- ٤٠- مواهب الجليل : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب ( ٩٥٤ هـ ) . الطبعة الثانية، دار الفكر ( ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ) .

## الفقه الشافعي :

- ٤١- الأشباه والنظائر : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ٩١١ هـ ) ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى الباب الحلبي ( ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م )

- ٤٢- تحفة المحتاج : شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي دار صادر
- ٤٣- حاشية قليوبي وعميرة : شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلام القليوبي (١٠٦٩هـ).  
وشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميره (٩٥٧هـ). الطبعة الرابعة ، دار الفكر
- ٤٤- روضة الطالبين : الإمام النووي أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦هـ) الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)
- ٤٥- المجموع شرح المهذب : أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي دار الفكر .
- ٤٦- مغنى المحتاج : محمد الشريبي الخطيب دار إحياء التراث العربي ، لبنان الطبعة الأولى ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت
- ٤٧- منهاج الطالبين (مطبوع مع حاشية قليوبي وعميره بشح المحلي).
- ٤٨- نهاية المحتاج : شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي (١٠٠٤هـ) الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البيبي الحلبي ، مصر (١٣٨٦هـ / ١٩٦٨م).

#### الفقه الحنبلي :

- ٤٩- شرح منتهى الإرادات : منصور البهوتي (١٠٥١هـ) دار الفكر .
- ٥٠- كشاف القناع : منصور بن يونس بن ادريس البهوتي تعليق : هلال مصيلحي مصطفى هلال مكتبة انصر الحديثة ، الرياض .
- ٥١- المغني والشرح الكبير : موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، وشمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي. دار الكتاب العربي ، لبنان (١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م)

#### كتب فقه المذاهب الأخرى والفقه العام وأصول الفقه والمعاجم والفهارس الفقهية وغيرها :

- ٥٢- أحكام الأسرة في الإسلام : محمد مصطفى شلبي الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)
- ٥٣- الأحوال الشخصية : محمد أبو زهرة الطبعة الثالثة ، دار الفكر العربي (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)
- ٥٤- علاقة الآباء بالأبناء في الشريعة الإسلامية : سعاد إبراهيم صالح .
- ٥٥- المعاملات الشرعية المالية : أحمد إبراهيم بك ضمن سلسلة الأعمال الكاملة للمرحوم أحمد إبراهيم بك (١٣٥٥- ١٩٣٦) .
- ٥٦- الولاية على المال والتعامل بالدين في الشريعة الإسلامية علي حسب الله نشر : معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٦٧م) .

رابعاً : كتب اللغة والتعريفات :

٥٧- أساس البلاغة :

جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري

دار صادر ، بيروت ، ( ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ).

٥٨- التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ( ١٤٠٠

هـ - ١٩٨٣ م )

٥٩- لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بمن منظور (٧١١هـ)

٦٠- المصباح المنير : أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (٧٧٠هـ). المكتبة العلمية ، لبنان .

٦١- معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق : عبد السلام خارون الطبعة

الثانية ، مصطفى الباي الحلبي ( ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ).